

الآزمات المالية العالية أسبابها وسبل تجنبها

شيماء عبد الستار جبر الليلة

د. محمد يونس الصائغ

مدرس القانون الدولي العام مساعد

أستاذ القانون الدولي العام المساعد

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

كلية الحقوق جامعة الموصل

المستخلص

لقد بدأ العالم ومنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي يشهد العديد من الآزمات المالية لقد شهد العالم آزمات محلية وآخرى اقليمية رمت بظلالها على العديد من الاقصاديات كبيرها وصغيرها واصابت بالذعر العديد من الساسة ورجال الاعمال .

وتعرف الآزمة المالية بانها حدث غير متوقع ولايمكن التكهن به يصيب الاقصاد الكلي بالهشاشة ويصاحبه انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية والاحتياطات من العملة الاجنبية وتوسيع كبير في حجم القروض الاجنبية لايتسع معه الجهاز المالي للدولة من القيام بمهامه الاساسية .

وللازمات المالية العديد من الاسباب لعل من ابرزها هو بروز اقصاديات العرض في مقابل اقصاديات الطلب وسوء السياسات المالية والنقدية وضعف الرقابة الحكومية والفائدة المتصاعدة على الديون .

ويرى العديد من المفكرين والباحثين انه بالرجوع الى القران الكريم وتطبيق احكامه يمكن التجنب من الوقوع في الآزمات المالية خاصة اذ علمنا ان المصارف الاسلامية كانت اقل تأثراً من غيرها بالآزمات المالية العالمية .

Abstract

Right at the beginning of the nineties of the previous century , the world has begun to witness a great deal of financial crises .

The world has witnessed local crises as well as territorial ones which have overshadowed .

the crises have left . Mang economies no matter how great or trivial they were .

Mang politicians and businessmen panic –stricken the financial crisis is defines as an unexpected and unpredictable event that makes the economy as a whole fragile . it is accompanied by asharp decline of the national currency ,the foreign currency reserves ,and agreat expansion in the volume of foreign loans which leaves the financial system of the state unable to fulfill its fundamental tasks .

Financial Grises however , have many reasons ,the most essential of which are the emergence of offer economies versus the demand economy ,the bad financial policies .the multiplicity ,the deterioration of governmental supervision , and the increasing interest on loas .

Mang thinkers and researchers find out that resorting to the holy Quran and applying its regulations heips in avoiding the financial Grises especial if we take the fact that the Islamic banks were the least affected banks from the global financial Grises in to consideration .

المقدمة

توصف الازمة المالية العالمية بالكره المتدحرجة على سطح مستو لمنضدة او سطح صقيل قد تؤثر فيها العديد من المؤثرات فتندرج وتسقط من على ذلك السطح من قريب او بعيد بقوة او بهدوء ويسر ، انها الازمة المالية ، انها حادث ليس مرتبطاً بزمان ولامكان وسماته المفاجأة والمباغته .

واذا كان العالم يشهد ازمة كل عقد من السنين فقد اصبح ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي يشهد ازمات متعددة في العقد الواحد ، لقد بدأ العالم يشهد في السنوات الاخيرة ازمات محلية واخرى اقليمية وعالمية متعاقبة وبدأت تتبلور ازمات يسيرة وصغيرة واخرى كبيرة وخطيرة رمت بظلالها على العديد من الاقتصاديات كبيرها وصغيرها واصابت بالذعر العديد من الساسة ورجال الاعمال .

ويرى العديد من الباحثين والمفكرين ان الفقه الاسلامي يمتلك من المقومات والدعائم مايمكنه من مواجهة أي ازمة وان الحاجة تبدو ملحة للرجوع

الى القران الكريم لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لانه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ماورد بالقران من احكام وتعاليم وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وازمات ، وما وصل بنا الحال الى هذا الوضع لان النقود لاتلد نقوداً .

اهمية البحث

تتبع اهمية البحث من كون الازمات المالية العالمية تؤرق العديد من الدول والحكومات وتهدد اقتصاديات العديد من الدول كبيرها وصغيرها بالوقوع بخطر الانهيار في عصر العولمة المالية وارتباط الاقتصاديات بعضها ببعض الامر الذي جعل جميع الاقتصاديات تتاثر بعضها البعض ولا تكون احداها بمنأى من خطر الانهيار المفاجئ لذا كان لا بد من البحث عن اليه او كيفية تستطيع الدول بواسطتها ان تتأى باقتصادياتها من مخاطر الازمات المفاجأة .

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في قدرة الاقتصاد الاسلامي على اداء دور معين في معالجة الازمات المالية العالمية ومحاولة اصلاح المؤسسات المالية واخراجها من دائرة الازمات المالية التي تنتابها وذلك لحماية النظام المالي والاقتصادي للدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص .

منهجية البحث

نعتمد في كتابة هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي في بيان اسباب الازمات المالية العالمية وبيان مراحلها وانواعها وعلى المنهج التاريخي في بياننا لؤسس وقواعد الامن والاستقرار في الفقه الاسلامي.

هيكلية البحث

وللاحاطة بهذا الموضوع وللتعرف على مفهوم الازمات المالية العالمية وتلمس التصور الاسلامي لحدوث الازمة المالية واستراتيجية الوقاية منها وعلاجها ، سيتمحور هذا البحث على ثلاثة مباحث يكون الاول مخصصاً لماهية الازمات المالية العالمية في حين نتطرق عبر المبحث الثاني الى الازمة المالية العالمية الراهنة بينما يكون الثالث مكرساً للمنظور الاسلامي لتجنب الازمات المالية العالمية وعلاجها.

المبحث الأول

ماهية الإزمات المالية العالمية

تتعرض للاقتصاديات عبر تطورها لازمات من حين الى اخر رغم اختلاف حدتها وظروف حدوثها بحسب بيئة كل دولة تحدث فيها وبحسب ظروفها المؤسسية والهيكلية ولقد تسارعت حدة الازمات المالية مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي اكثر من السنوات السابقة لها وذلك في خضم عولمة الاسواق المالية والتدفق المفاجئ لرؤوس الاموال . سنحاول في هذا المبحث القاء الضوء على مفهوم الازمات المالية في المطلب الاول واسباب الازمات المالية العالمية في المطلب الثاني .

المطلب الأول

مفهوم الازمة المالية وانواعها

سنبحث في تناول مفهوم الازمات المالية في الفرع الاول بينما نتناول في الفرع الثاني ابرز انواع الازمات المالية .

الفرع الاول

مفهوم الازمات المالية

الازمات المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي^(١) وهي مؤشر على هشاشة وسوء اداء في النظام المالي لهذا البلد او ذلك

(١) هنالك ثلاث مدارس اساسية في تفسير الازمات المالية وهي : مدرسة التوقعات العقلانية التي ترجع اسباب الازمة الى عدم تماثل المعلومات لدى الفاعلين على مستوى السوق المالية مما يؤدي الى تباين توقعاتهم وبالتالي سلوكياتهم وتوقعاتهم للاسعار ، والمدرسة الثانية هي مدرسة عدم الاستقرار المالي التي تركز على عدم عقلانية المتعاملين وسلوك القطيع لديهم ، اما المدرسة الثالثة وهي المدرسة الماركسية فهي ترجع الازمة الى التناقضات الكامنة ضمن النظام الرأسمالي والنمو الفظيع للرأسمالية المالية ، للمزيد من التفصيل نظر د. عبد المجيد قدي ، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية ،

، ولا يوجد اتفاق بين الفقهاء على تعريف او مفهوم محدد للازمات المالية وفيما ياتي بعض هذه التعاريف التي اعطاها الفقهاء للازمة المالية فالبعض ومنهم Kamnskey عرفها ب((انها التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود في ظل اسعار صرف ثابتة ، مما يؤدي الى حدوث مضاربات حادة في العملة المحلية وانخفاض كبير في حجم الاحتياطيات الدولية وعندها تضطر الحكومات الى التخلي عن اسعار الصرف الثابتة لعملة المحلية لعدم قدرتها على الدفاع عنها عند مستوى ثابت ، ان الحفاظ على مستوى سعر صرف ثابت امر صعب ومكلف مما يضطر السلطات النقدية الى رفع سعر الفائدة المحلية بهدف دعم العملة المحلية عند مستوى معين ، ويعود رفع اسعار الفائدة المحلية الى ارتفاع خدمة الدين العام الذي تتحمله الحكومات))^(١) .

في حين يعرفها فقيه اخر بانها ((ذلك الاضطراب او التوتر المالي الذي يؤدي الى تعرض المتعاملين في الاسواق المالية لمشكلات سيولة واعسار مما يستدعي تدخل السلطات المختصة لاحتواء تلك الاوضاع وقد تأخذ الازمة شكل ازمة مديونية ، او ازمة عملات او ازمة في المؤسسات المصرفية وتشمل الازمة الحالية جميع هذه الاشكال^(٢) .

وعرفها frankela kros انها اشارات الى هبوط في معدل الصرف الرسمي للعملة الوطنية (المحلية) بما لا يقل عن ٢٥% وزيادة معدلات التضخم بما لا يقل عن ١٠% سنوياً^(٣) .

مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٤٦ السنة (١٦) ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٨ .
(١) انظر د. سراء سالم داؤود الجرجوسي ، الازمات المالية العالمية ، قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ٨-٩ .

(٢) انظر منير الحمش ، الازمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد (١٣٠) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥ .

(٣) Jeffrey frankela & Andrew k .Ros (1996 gurreney grashes in Emerging Markets ; AnEmpirical Treatment cvvb ,,journal of inter nation Economic , vol 1.4,Novemper .

وبعد استعراض التعاريف المتقدمة يمكننا ان نعرف الازمة المالية بانها : حدث غير متوقع ولا يمكن التكهّن به يصيب الاقتصاد الكلي بالهشاشة ويصاحبه انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية والاحتياطات من العملة الاجنبية وتوسيع كبير في حجم القروض الاجنبية لا يستطيع معه الجهاز المالي للدولة من القيام بمهامه الاساسية .

الفرع الثاني

انواع الازمات المالية

هنالك ثلاثة انواع من الازمات المالية^(١) نتناولها بشيء من الايجاز فيما

يأتي:

- ١- **ازمات العملة** : ان هذا النوع من الازمات يحدث عندما تتدهور قيمة عملة معينة بدلالة عملة او عملات مرجعية ويكون هذا التدهور اكثر من ٢٥% ويتم بناء هذا المؤشر بمزج تغير سعر صرف العملة بتغير مستويات الاحتياطات الرسمية ومعدلات الفائدة المفترض فيهما انهما يعبران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة .
- ٢- **ازمة الاسواق المالية** : ان هذا النوع من الازمات يحدث كنتيجة لما يعرف اقتصادياً بظاهرة (الفقاعات) ((ذلك ان الفقاعة تتكون عندما يرتفع سعر الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الاصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار اسعار الاصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه فيبدأ سعره بالهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الاسعار ويمتد هذا الاثر نحو اسعار الاصول الاخرى .
- ٣- **الازمات المصرفية** : ان هذا النوع من الازمات يحدث عندما تكون حجم الاصول غير الكفوءة الموجودة لدى بنك معين كبيرة جداً او عندما تتفق المعلومات الصادرة عن مختلف الجهات (اعلام ، دراسات) على ان هناك مؤشرات ذعر (تجميد ودائع ، غلق بنوك ، ضمان ودائع ، وجود مخططات

(١) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص ٩ .

انقاذ حكومية للبنوك)^(١) وتعرف الازمة المصرفية بانها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبوات الودائع من البنوك التجارية وينبع ذلك اساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية^(٢).

المطلب الثاني

اسباب الازمات المالية العالية

ان تشخيص اسباب الازمات المالية هو مفتاح العلاج السليم فتصور الشيء تصوراً سليماً ودقيقاً ومحايذاً وموضوعياً هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين . يقول علماء الاقتصاد العالمي ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس اليه ((ان النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي اساس تدميره اذا لم تعالج وتصوب تصويماً عاجلاً)) . ويمكن تلخيص مجموعة من الاسباب التي قادت الى الازمة المالية العالمية ومن اهمها ماياتي :

١- يمكن القول ان من اهم الاسباب التي قادت الى الازمات المالية العالمية ترجع الى الفكر الاقتصادي الذي تبناه القائلون على الشأن السياسي والاقتصادي الذي سيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم منذ السبعينيات وهو الفكر الذي استند الى بروز اقتصاديات العرض (Supply Economics) في مقابل اقتصاديات الطلب (Demand Economics)^(٣).

١- تعطيل اليات التصحيح التي تضمنتها اتفاقيات بريتون وودز فيما يخص صندوق النقد الدولي :

(١) Robert Boyer, mario Dehoveet Dominique plihon , les crises financiers , les rapports du conseil danalyse economique , 50 (paris : ladocumentation francaise , 2004) , p.15 .

(٢) انظر د. هيل عجمي جميل ، الازمات المالية (مفهومها وامكانية التنبؤ بها في بلدان عربية مختارة) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (١٩) ، العدد (١) ، ، جامعة دمشق ، مطابع دار البعث ، سوريا ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٨٢ .

(٣) John Maynard Keynes , the general theory of Employment , interest and Money New york: Harcourt ,Brace , 1936).

لقد تم انشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقيات بریتون وودز وذلك من اجل مساعدة الدول الاعضاء على تثبيت اسعار الصرف دون اللجوء الى عمليات تخفيض تنافسية وعلى تحرير تجارة السلع والخدمات ولما كان ثبات اسعار الصرف من المسائل الجوهرية التي قامت عليها اتفاقية بریتون وودز فقد كان على الدول الاعضاء العمل على ثبات اسعار الصرف لذلك فقد تم الزام الدول الاعضاء بان تحدد قيمة عملتها بوزن معين من الذهب وان تحتفظ بهذا السعر ثابتاً الا اذا قام اختلال جوهري ففي هذه الحالة يجوز تعديل سعر الصرف بعد موافقة الصندوق^(١) وقد تم تأمين سيولة لدى الصندوق من مختلف العملات حتى اذا واجه الميزان الجاري لاحدى الدول الاعضاء خللاً ما سواء كان ذلك فائضاً ام عجزاً تمت معالجته كما ياتي : اذا كان عجزاً مؤقتاً او موسمياً او عابراً او قابلاً للانعكاس فان الصندوق يقرض الدولة العاجزة العملات اللازمة (بفائدة حقيقية) حتى يزول العجز وينقلب الى وفر فتسد الدول المعنية ما كانت قد اقترضته اما اذا كان الخلل اساسياً فان الدولة العاجزة تخفض قيمة عملتها بالنسبة الى الذهب فتتخفف قيمتها بالنسبة الى قيمة عملات باقي الاعضاء الامر الذي يفترض ان يزيد من قدرتها التنافسية فترفع صادراتها وتنخفض وارداتها ويتم تصحيح العجز^(٢) .

وخلال الثلاثين عاماً التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية كان العالم النقدي مبنياً على الدولار فالدولار الامريكي أدى دور العملة الرئيسية في عمليات التبادل التجاري الدولي والتمويل ووضعت قيمة تبادل العملات وكذلك بنيت الاحتياطات الرسمية والخاصة على اساس الدولار وخلال هذه المدة الزمنية ازدهر اقتصاد العالم وبدأت معظم الدول الصناعية بازالة الحواجز امام التبادل الحر وجعل عملاتها قابلة للتبديل بحرية وانتعشت اقتصاديات اوربا واسيا الشرقية بعد الحرب ونمت بمعدلات كبيرة لكن هذا الانتعاش حمل معه بذرة ازمة كبيرة اذ بدأ الدولار الامريكي يتجمع خارج امريكا بكميات كبيرة وبدأت تتكون في دول مثل المانيا واليابان فوائض كبيرة من التبادل التجاري بينما ازداد عجز الخزينة

(١) انظر د. وسام كلاش ،صندوق النقد الدولي والازمة النقدية في جنوب شرق اسيا ، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، الفرع الثاني ،الجامعة اللبنانية ،، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ٥ .

(٢) انظر د. الياس سابا ، الازمة المالية العالمية ، اسبابها وانعكاساتها ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٣١) ، العدد (٣٦٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣ .

الامريكية بسبب الانفاق الضخم على برامج التسليح والحروب الخارجية مثل حرب فيتنام وبسبب الاستثمارات المتزايدة للشركات الامريكية في الخارج^(١) .

وهكذا بعد ان كانت الولايات المتحدة الامريكية البلد الاول ذا الوفرة في ميزانه الجاري منذ حوالي عشرين سنة او اكثر تحولت الى بلد يشكو من عجز كبير جداً ومستمرة وهكذا وقف صندوق النقد الدولي عاجزاً امام ظاهرة استمرار عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة دون ان يتمكن من القيام باي جهد تصحيحي رغم جميع المحاولات التي بذلت .

٣- التدفق الكبير لرؤوس الاموال الى الداخل مع ما يرافقها من توسع كبير في الاقتراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين او حتى سجلهم الائتماني وهذا مما يساعد على زيادة في حجم القروض المشكوك في تحصيلها من قبل البنوك المحلية وعند ذلك يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية ازاء العملات القيادية وهذا مما يؤدي الى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج^(٢) .

٤- ارتفاع الفاعلية المالية للاقتصاد : ويعني ذلك ان نسبة المطلوبات المعروضة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي تزداد والسلطات تستجيب لذلك بضخ السيولة في النظام المصرفي من اجل الحفاظ على اسعار فائدة منخفضة على الرغم من التأثير السلبي على العملة فالنظام المصرفي القليل السيولة والعالي الفاعلية المالية قد يكون قناة مهمة للقلق المالي حتى لو لم يكن النظام المصرفي في حالة عسر مالي^(٣) .

٥- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية والملائمة خاصة اذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية ، وانتشار الفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الاولي للاضطراب^(٤) . ومن المعروف ان العلاقات الدولية تتشكل وتتطور لكي تلائم المتغيرات التي تلحق بالمجتمع الدولي^(١) ومن خلال نظرة فاحصة لهذه العلاقات يتبين لنا انها

(١) د. وسام كلاكش ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(٢) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

(٣) انظر د. سراء سالم الجرجوسي ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(٤) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

ظلت تقسح مجالاً كبيراً لآثر تدخل العامل السياسي على الروابط التي تقوم بين الدول بالتصدي لمشاكل الحروب ، الحدود ، الاستعمار ، وتقسيم النفوذ ، الاستقلال الخ.....

ان كل هذه المشاكل كانت ولا تزال ذات طابع نسبي ، الا انها باتت تأخذ مايمكن ان نطلق عليه بالثبات النسبي ، وهذا الثبات النسبي للعلاقات الدولية بالنسبة لهذه الامور لم يمنع من ان يأخذ عامل جديد دوره في اهتمام العلاقات الدولية وبالتالي المنظمات الدولية واصبح يحل حلوياً تاماً محل العامل السياسي بل يؤثر عليه نقصد بذلك العامل المالي والاقتصادي ولانغالي اذ قلنا ان هذا العامل اصبح بمثابة الموجه والمسيطر على مجريات العلاقات الدولية في كل ابعادها .

البحث الثاني

الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨

خلال العقود الثلاثة الماضية حدثت تحولات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، افرزت اجواء عولمية فرضت مادعي بـ (العولمة المالية) هذه التحولات تجسدت بـ :-

- ١- ظهور المشتقات المالية .
- ٢- التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات .
- ٣- ظهور انواع جديدة من الشركات كالشركات القابضة والشركات التابعة لاغراض معينة .
- ٤- هيمنة الفكر اللبرالي الجديد المتمثل في (اجماع واشنطن) الذي تجسد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة^(١) .

وقد افرزت هذه التحولات ظهور مؤسسات مالية عملاقة ومتشابكة وتتمتع بقدر كبير من الحرية والقدرة على المناورة ومن امثلتها (صناديق التحوط) التي

(١) Les relation internationals dans un monde en mutation : international relations in a changing world , institute universitalres des houtes etudes internationals si jthoff ,leiden ,genre ,1977 Kp434 .

(٢) انظر د. منيرالحمش ، الازمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي ،الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ١٦ .

تدير اموالاً هائلة تصل الى مئات الملايين من الدولارات كشركة استثمارات الامانة وهي مؤسسة مالية امريكية يعادل حجم الاموال التي تديرها على مستوى العالم القيمة الرأسمالية للتداول في الاسواق المالية في الاقتصادات الناشئة مجتمعة ويأتي في هذا الاطار الصناديق السيادية . هذا زيادة على ظهور المعاملات المالية التي تتم من خلال (المراكز المالية المغتربة) التي لاتخضع لاية رقابة خارج الولايات المتحدة وقد بدأت هذه الاصدارات بادوات مالية في مايدعى (يورو دولار) ثم تجاوزت اوربا الى اليابان وشرق اسيا وامريكا اللاتينية ولكنها احتفظت بالتسمية نفسها فظهر هنالك اليورو بوند واليورو ماركت . ان هذه الاصدارات لاتخضع لاية ولاية وهي بالتالي قادرة على خلق السيولة دون رقابة . ان جميع هذه التحولات تتم في اطار العولمة المالية ، لذلك سنحاول هنا التطرق للسمات الاساسية للعولمة المالية كونها كانت الخلفية وراء حدوث الازمة المالية العالمية .

- ١- النمو الهائل للتدفقات الاستثمارية الاجنبية .
- ٢- الزيادة السريعة في معاملات الاوراق المالية عبر الحدود .
- ٣- ارتفاع معدلات التعامل في اسواق العملات المالية بشكل اكبر من نمو التجارة العالمية .
- ٤- الارتباط المتزايد بين مؤشرات اسعار الاسهم في الاسواق الصاعدة ومؤشر (نازداك) أي مؤشر اسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة

وسنلقي في هذا المبحث الضوء على السياسات الاقتصادية الامريكية ودورها في توليد الازمة في المطلب الاول بينما سنخصص المطلب الثاني لدراسة المراحل التي مرت بها هذه الازمة اما المطلب الثالث فنخصصه لتناول اسباب هذه الازمة اما في المطلب الرابع فسننظر الى اهم اثار هذه الازمة اما المطلب الخامس فنخصصه لتناول ابرز السبل المتاحة لمواجهة هذه الازمة .

المطلب الاول

المراحل التي مرت بها الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨

نشبت الازمة الحالية في قلب المركز الرأسمالي العالمي وفي اكبر اقتصاد عالمي أي في الولايات المتحدة الامريكية ، وانطلقت من (وول ستريت) ويمكن ملاحظة مرور الازمة الحالية بالمراحل الاتية :

المرحلة الاولى : التمويل العقاري

اتبع الاحتياطي الفدرالي سياسة الفوائد في مواجهة التضخم وبهدف ضبطه على حساب اطلاق الاقتصاد ، حيث توسعت البنوك في منح القروض للأفراد ومتوسطي الدخل وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض (المتدنية الجودة) وذلك دون التحقق من قدرة اصحاب القروض على السداد او حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الاحوال^(١) .

المرحلة الثانية : تضخم حجم التمويل

قامت المصارف (مباشرة او عن طريق مؤسسات متخصصة) بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ واصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مغر وعمدت الى بيع هذه السندات الى المصارف والمؤسسات الاخرى لتقوم هذه بدورها ببيعها الى الزبائن (افراد او شركات تأمين وادخار) وقام بعضها باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لاعادة تمويل قروض عقارية جديدة وهكذا تضخم حجم التمويل ليبلغ ارقاماً خيالية قدرها بعض المحللين لدى مصرف (ليمان برانرز) مثلاً بحوالي (٧٠٠) مليار دولار^(٢) .

المرحلة الثالثة : ظهور بواذر العجز

عمد الاحتياطي الفدرالي الامريكي حفاظاً على مستوى التضخم ومنعاً من ارتفاعه الى رفع سعر الفائدة مما ادى الى زيادة اعباء سداد الديون العقارية على اصحاب الدخل المتوسط والمحدود وبدأت بواذر التوقف عن الدفع واسترداد الاملاك العقارية ومن اجل درء مخاطر السندات تم اصدار سندات تأمينية مضادة بحيث تدفع عندما يتعثّر دفع القرض العقاري وبالتالي يتأخر سداد السندات العقارية فنتهاقت المصارف على شرائها^(٣) .

(١) انظر ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على

الاقتصاد السعودي ، مجلس الغرف السعودية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢ .

(٢) انظر منير الحمش ، مصدر سابق ، ص ٣٥-٣٦ .

(٣) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، الازمة المالية العالمية والبديل الثالث (سقوط الرأسمالية) ،

بحث منشور على الانترنت على الموقع التالي www.iraqisg.org

المرحلة الرابعة : وهي ما انتهت اليه الازمة المالية وذلك عندما بدأت كرة الثلج بالتدحرج اذ توسعت الازمة فقد رافق استرداد العقارات امران :
 الاول : قيام العديد من ملاك العقارات باتلافها عمداً قبل التخلي عنها .
 والثاني : ان المصارف المقترضة واجهت ازمة تصريف هذه العقارات نظراً لتعددتها وكثرة ما عرض منها في الاسواق في وقت واحد وارتفاع فوائد التسليف لاعادة بيعها فوجد الافراد والمؤسسات والمصارف الاستثمارية الذين اشترروا السندات التي تمثل المحافظ العقارية انفسهم امام اوراق مالية دون ايرادات وقد فقدت نسبة لا يمكن تقديرها من قيمتها وكانت النتائج كارثية اصاب جميع المتعاملين من زبائن وافراد ومصارف متخصصة ومصارف استثمارية ومؤسسات^(١) .

المطلب الثالث

الاسباب الرئيسية لازمة النظام المالي العالمي

ان من اهم الاسباب التي ادت الى الازمة المالية العالمية الحالية^(٢) ماياتي:

(١) انظر منير الحمش ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

(٢) ان من اهم الاسباب التي ادت الى انتشار الازمة المالية الامريكية وتحولها الى ازمة مالية عالمية يرجع الى عولمة الاسواق وعدم اقتصار الازمة على جانبها المالي بل امتد ليشمل كافة القطاعات الانتاجية والاقتصادية والسياسية ... وظاهرة العولمة والتي هي تعبير عن الهيمنة والسيطرة من جانب القوى الكبرى الوحيدة في العالم وبالتسويق مع الدول الصناعية الغنية التالية لها في منظومة القيادة وفي سبيل تمكين هذه السيطرة على بقية العالم كانت اختراعات الاقتصاد الحرفي القرية الكونية ورفع ايدي الحكومات من النشاط الاقتصادي والمالي بالكامل وبصرف النظر عن الاختلافات الكبيرة بين الدول والمجتمعات والثقافات فقد اخضع الكل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية وان ماحدث نتيجة لتلك الحرية الكاملة الممنوحة لاصحاب الاموال الضخمة في الدول الكبرى من انهيار لاسواق المال فيها وانهيار البورصات واقتصاديات دول العالم كلها كان بسبب العولمة . للمزيد من التفصيل انظر د. صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا اقتصادية معاصرة (الازمات

- ١- الفائدة المتصاعدة : لقد ارتبطت بواذر الازمة بصورة اساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي منذ عام ٢٠٠٤ وهو ماشكل زيادة اعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد اقساطها (١) .
- ٢- تصاعد الانفاق العسكري : لقد ارتفع معدل الانفاق العسكري الى معدلات غير مسبوقة (لاتظهرها الموازنة المعلنة للبنتاغون) فقد تجاوزت كلفة حربي العراق وافغانستان بحسب الدراسة التي قام بها جوزف ستيغلنز ال ٣ تريليونات دولار وفي عام ٢٠٠٨ بلغت ميزانية البنتاغون حوالي ٤٨٢ مليار دولار لتغطية الرواتب والعمليات (عدا العراق وافغانستان) (٢) .
- ٣- التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي : في عصر العولمة الاقتصادية اصبح الاقتصاد العالمي اقتصاداً رمزياً يقوم على المضاربة في الاصول المالية وقد اصبح حجم الاقتصاد الرمزي يفوق الاقتصاد الحقيقي باربعين مرة او يزيد وهو ما ادى الى بروز الفقاعات المالية التي من الممكن ان تنفجر في أي لحظة ولم يعد الاستثمار في الاوراق المالية مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الاوراق بقدر ما صار تعبيراً عن حركة رؤوس الاموال فكلما تزايدت التوقعات بارتفاع اسعار الاوراق وتزايد اتجاه المصارف والمؤسسات المالية الى شرائها (٣) .
- ٤- الرهون العقارية الاقل جودة : وهذا يأتي من ان المواطن الامريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار حيث يرتفع ثمن العقار المرهون ونتيجة لسهولة الحصول على قرض فان صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد ولكنه مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ومن

المالية والاقتصادية العالمية) ، ط١ ، مطبعة ابناء وهبة محمد حسان ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨ .

(١) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجات الازمات المالية ، دار النهضة العربية ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢ .

(٢) انظر غالب ابو مصلح (امريكا وازمة النظام الاقتصادي العالمي) ، مجلة شؤون الاوسط ، السنة (١٨) ، العدد (١٣٠) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ ، بيروت ، ص ٤٥

(٣) انظر د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، العدد ١٤٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠٣ .

- هنا تسمى الرهون الأقل جودة لانها رهونات من الدرجة الثانية أي انها اكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار وقد توسعت البنوك في هذا النوع من القروض مما رفع من درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض^(١) .
- ٥- اتباع سياسة توريق الديون (securitization) وتسبيلها بالبيع وهو امر مألوف في الاقتصاد التقليدي ومن ذلك خصم السندات والكمبيالات . لكن الامر توسع على الصعيد المصرفي الدولي وصيرته مصارف الولايات المتحدة ظاهرة في نهاية الثمانينات بسبب تكالب المصارف على توريق ديونها وهذا مايفسر انعكاس الفشل المالي في السوق الامريكية على السوق الاوربية بشكل مباشر^(٢) .
- ٦- السياسة النقدية والانفلاشية التي اتبعتها السلطات المعنية وخاصةً رئيس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) (الن غرينسيان) (١٩٨٧-٢٠٠٦) حيث ادت هذه السياسة الى استمرار الولايات المتحدة الامريكية في الانفاق بما يفوق انتاجها وبالتالي ان تستمر في ان تعيش على حساب مدخرات الدول الاخرى^(٣) .
- ٧- سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم على اغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم واغرائهم والغرر والجهالة للحصول على القروض من المؤسسات المالية ، وهذا يقود في النهاية الى الازمة^(٤) .
- ٨- ضعف النظم المحاسبية الرقابية والتنظيمية :لقد تعرضت البلدان النامية الى ازمت مالية عديدة وذلك بسبب ضعف النظام المحاسبي والاجراءات المحاسبية وخاصةً فيما يتعلق بالديون ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية كما ان ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالحدود القصوى للقروض المقدمة من المصارف ونقص الرقابة

(١) انظر د. نورة عبد الرحمن اليوسف ، اسباب الازمة المالية العالمية ، بحث منشور على

الانترنت على الرابط التالي ، .www.alaswaq.net

(٢) انظر د. سامر مظهر قنطججي ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

(٣) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٤) انظر د. حسين حسين شحاته ، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي

على الرابط التالي www.islam house .com

- المصرفية من الاسباب التي كانت وراء وقوع الازمات المالية فضلاً عن ذلك فان التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية^(١).
- ٩- التوسع في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) التي تحمل صاحبها تكاليف عالية، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه او رهن سيارته او منزله، وهذا ماحدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت الى الخلل في ميزانية البيت الابيض وكانت سبباً في ازمة بعض البنوك الربوية^(٢).
- ١٠- ويعزو البعض سبب الازمة الحالية الى الجشع الذي الصق بقيادة النظام المصرفي العالمي من خلال ما صرحت به مجلة التايمز الامريكية في العدد ٢٩ / لسنة ٢٠٠٨ ظهر غلافها يحمل عنوان ثمن الجشع فالجشع هو الدافع كما يقال في علم الجريمة الذي يتم بالاقتراض المتعاضم والاسترسال في الاقتراض لتحقيق ربح لايمكن تحقيقه بالتعامل الاقتصادي او المالي العادي^(٣).

المطلب الخامس

سبل معالجة الازمة المالية العالمية

ان سبل معالجة اثار الازمة المالية العالمية يكمن في البحث عن اسباب حدوث هذه الازمة تمهيدا لعلاجها او التخفيف من اثارها السلبية قدر الامكان وذلك من اربعة جوانب الجانب النقدي المالي والجانب الاقتصادي الحقيقي والاجراءات التصحيحية في الداخل والاجراءات التصحيحية للنظام المالي .

(١) Imf (1995) inter national capital Markets <international monetary Fund . Washington .

(٢) انظر د. حسين حسين شحاته ، المصدر نفسه ، ص٧.

(٣) انظر عبد الرحيم حمدي ، الازمة المالية العالمية واثرها على الفكر الاقتصادي الاسلامي ،

بحث منشور على الرابط التالي ، www.fibsudan.com

- ١- لقد ادت الازمة المالية العالمية الى احداث ردود فعل كبيرة من اجل الخروج من هذه الازمة^(١) كان من ابرزها اعتماد الولايات المتحدة الامريكية لخطة انقاذ بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار تدور حول :
- أ- تقديم مساعدات للعائلات للتقليل من ارتفاع حالات عدم القدرة على التسديد .
ب- اعتماد سياسة نقدية مرنة بضخ السيولة من اجل التأثير في معدل الفائدة ، وهكذا عمل الاحتياطي الفدرالي على تخفيض سعر الفائدة الى غاية الوصول به الى ١% من اجل عدم توقف المستثمرين عن طلب الائتمان فيكرس ذلك حالة من الركود الاقتصادي^(٢) .
- ٢- ان عدداً من الدول النامية والاسواق الناشئة قد اتخذت اجراءات في هذا المجال ولكن من الملاحظ ان المعالجة النقدية التسليفية غير كافية وحدها لمنع الاثار السلبية والثانوية في الاقتصاد الحقيقي لذلك يفترض ان تتخذ جميع الاجراءات الاضافية (غير النقدية) التي تشجع الاستهلاك والاستثمار الخاص مثل تخفيض الضرائب وخاصةً على اصحاب المداخل المتوسطة والصغيرة^(٣) .
- ٣- وعلى الرغم من اهمية الاجراءات المتخذة من اجل تشجيع الاستهلاك والاستثمار الخاص فانها قد تبقى غير كافية وقاصرة لمنع الركود او الانكماش الاقتصاديين لذلك يجب على الدولة (القطاع العام) ان تقتحم الحلبة مباشرةً فترفع من نفقاتها الاستثمارية والجارية لكي تعوض النقص الحاصل في مستوى الطلب الخاص^(٤) .

(١) لقد بلغت تكلفة جهود الانقاذ التي قامت بها الولايات المتحدة نحو ثمانية تريليونات دولار وذلك منذ بروز المؤشرات الاولى للازمة ، وان هذا المبلغ يفوق مجمل المشاريع الفدرالية الاساسية في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي بما في ذلك غزو العراق ومشروع مارشال لانقاذ اوربا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو ما يعادل اكثر من الناتج المحلي الامريكي ، كما ان هذا الرقم يفوق حتى ما انفقته الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية (أي ٣,٦ تريليونات دولار بحسب قيمة الدولار الحالية) انظر منير الحمش ، الازمة العالمية ومصير النظام الرأسمالي ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

(٢) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

(٣) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(٤) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

اما فيما يتعلق بموقف صندوق النقد الدولي من الازمة المالية العالمية فانه قد قام بالعديد من الاجراءات من اجل الخروج من الازمة من اهمها^(١) :

١- قام صندوق النقد الدولي بتقديم تسهيل تمويلي للسيولة القصيرة الاجل والمخصصة للبلدان القادرة على النفاذ الى الاسواق يمكن ان تصل الى ٥٠٠ % من حصة البلد العضو باجل استحقاق ٣ اشهر ويمنح للدول الاعضاء ذات السجل الايجابي في اتباع سياسات سليمة تستطيع النفاذ الى اسواق المال ولديها مديونية يمكن الاستمرار في تحمل اعبائها .

٢- منح تسهيلات وقروض للدول ذات الاساس الاقتصادي الصلب والتي تتعرض مؤقتاً لضغوط مالية حيث اشار الصندوق الى ان لديه ٢٠٠ مليار دولار متاحة للاقتراض مع مجموعات من الدول الاعضاء .

٣- مراجعة اولويات الصندوق بالاتجاه نحو مساعدة الدول الاعضاء على معالجة الازمات الوشيكة والمهمة والعاجلة ومراجعة ادوات القروض المتوافرة لدى الصندوق .^(٢)

المبحث الثالث

الاسلام والازمات المالية العالمية

لقد ساد تصور عام في النظرية الغربية انه لا اقتصاد بلا بنوك ولا بنوك بلا فائدة وكثيراً ما قدم النظام الغربي البنوك والبورصات وشركات التأمين الغربية وغيرها من المؤسسات العملاقة على انها الانموذج الذي يجب ان يحتذى به في جميع انحاء العالم على مختلف ايدولوجياته .

ويجد المفكرون الاسلاميون ان بداية الازمة الحالية هي في الاقتراض بالربا وانتقال كاهل الناس بقروض ربوية ذهبت الى سد احتياجات اساسية كالمنازل او غيرها من الكماليات وقد وجد فيها الاقتصاد الامريكي محركاً اساسياً لاستمرار النمو لكن جاءت رياح الاعصار بما لاتشتهي سفن الادارة الامريكية^(٣) .

ويرى هؤلاء ان عملية الاتجار بالانتمان تمر بمرحلتين هما :

(١) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص ٢٧-٢٨ .

(٢) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص ٢٧-٢٨ .

(٣) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص ٦٩ .

المرحلة الاولى : جمع الاموال من المدخرين بفائدة وتسمى الايداع او الودائع وهذه التسمية غير حقيقية لان هذه الاموال تسجل لدى المصرف على انها ايرادات دائنه ، العميل فيها دائن المصرف فيها مدين فهذه الايرادات تدخل ذمة المصرف المدينة ويملكها ملكية كاملة ويستثمرها البنك لحساب نفسه وربحها وخسارتها له او عليه وحده وليس للعميل الدائن الا رأس ماله وفوائده .

المرحلة الثانية : هي توزيع الاموال على المحتاجين من اصحاب الاعمال او المستهلكين وتتم عن طريق الاقراض بفائدة ويلاحظ انها ايضاً عملية مداينة ،المصرف فيها دائن واصحاب الاعمال فيها مدينون وليس للبنك فيه الا رأس مال القرض وفائدته سواء ربح صاحب المشروع او خسر ويكسب البنك الفرق بين فائدتي الايداع والاقراض وقد دلت بعض الدراسات لميزانيات البنوك ان معدل ما بين ٧٠ - ٨٠ % من معاملات البنوك تتم عن طريق اقراض المال للمحتاجين ويقوم نظام البنوك على ان سداد المدين لجزء من دينه يخضم اولاً من الفوائد المتراكمة وقد جرت العادة ان المدينين لا يستطيعون الوفاء بديونهم كاملةً ويفاجأ المدين انه قد اوفى البنك قيمة الدين كاملاً ولكن الدين باق على حاله كاملاً زيادةً على جزء من الفوائد وهكذا تتحول ذمة المقترض الى مديونية دائمة تمتص جهده وعرقه وتؤدي بمشروعه في النهاية الى كارثة اقتصادية^(١) .

والسؤال الذي يورده دعاة الحل الاسلامي هنا هو : هل تأثرت المصارف الاسلامية بالازمة المالية العالمية ؟ ثم ماالعوامل التي تجعل النظام المالي الاسلامي قادراً على مواجهة الازمات ؟ ثم هل المصرفية الاسلامية اليوم قادرة على الدخول بقوة ومنافسة المصرفية التقليدية ؟ ويجيب هؤلاء على ذلك بان الازمة المالية العالمية اتت على الاخضر واليابس فلم تدع قطاعاً من القطاعات الاقتصادية الا واثرت فيه خصوصاً قطاع المؤسسات المالية سواء التقليدية او المتوافق منها مع الشريعة الاسلامية ، بدليل نتائج ارباح الربع الرابع من العام (٢٠٠٨) لبنك دبي الاسلامي ، وغيره من البنوك ، الا ان الواضح ان المؤسسات المالية الاسلامية اقل تأثراً بالازمة المالية العالمية اذا ماقورنت بمثيلاتها من المؤسسات التقليدية^(٢) .

(١) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

(٢) انظر د. صلاح بن فهد الشلهوب ، المصرفية الاسلامية ومواجهة الازمات ، بحث منشور

على الانترنت على الرابط التالي [www. Aljazeera .com](http://www.Aljazeera.com)

اما فيما يتعلق بأحتمال مواجهة الاقتصاد الاسلامي للازمات فان هذا وارد والذي يقرأ التاريخ يجد ان ذلك واضح في تاريخ الدول الاسلامية فالتاريخ الاسلامي لا يشهد دائماً اقتصاداً مستقراً ليس فيه أي ذبذبات بل انه احياناً تمر على المسلمين ازمات قد لا يجد الشخص حينها ما يستطيع به اطعام نفسه وعائلته^(١) .

لكن المعاملات المالية الاسلامية تتميز بالعديد من المميزات التي تجعلها اقدر من غيرها على مواجهة الازمات وسنحاول في خضم هذا المبحث تناول التصور الاسلامي لتجنب وعلاج الازمات المالية العالمية مبتدئين بمسببات الازمات المالية وضوابط الاقتصاد الاسلامي في المطلب الاول اما في المطلب الثاني فسنخصصه لدور المصارف الاسلامية في مواجهة الازمات المالية .

المطلب الاول

مسببات الازمات المالية وضوابط الاقتصاد الاسلامي

يعتقد المفكرون الاسلاميون ان جوهر الازمات المالية التي عصفت بالرأسمالية المعاصرة منذ حقبة زمنية طويلة يتمثل في تآكل القيم والاخلاقيات التي تحكم سلوكيات الافراد في تعاملاتهم المالية وغير المالية فمن الملاحظ انه في السنوات القليلة الماضية ظهرت مواد دراسية بعنوان (اخلاقيات العمل) تضاف الى مقررات بعض الجامعات الامريكية اقراراً بهذا الخلل .

وسنحاول في هذا المطلب تناول مسببات الازمات المالية وفقاً للمنظور الاسلامي وذلك في الفرع الاول اما الفرع الثاني فسنخصصه لتناول ضوابط وقواعد الامن والاستقرار في الاقتصاد الاسلامي .

الفرع الاول

مسببات الازمات المالية وفقاً للمنظور الاسلامي

ان للازمات المالية العديد من الاسباب وفقاً للمنظور الاسلامي سنحاول تناولها فيما ياتي :-

(١) انظر د. صلاح بن فهد الشلهوب ، المصدر نفسه ، ص ١ .

أولاً : الربا : يرى الفقهاء المسلمون ان من اهم اسباب الازمة المالية العالمية هي الربا فقد ارتبطت بواذر الازمة بصورة اساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي منذ عام ٢٠٠٤ وهو ماشكل زيادة في اعباء القروض العقارية من حيث خدماتها وسداد اقساطها ، وتفاقت الازمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الاقساط المالية المستحقة عليهم^(١) وهكذا نرى ان النظام المصرفي الغربي يقوم على الفائدة اخذاً وعطاءً ويعمل في اطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للافراد والشركات ، والمستفيدون هم المصارف والوسطاء الماليون والغبن والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لاغراض الاستهلاك او لاغراض الانتاج وهكذا نرى ان السبب الاول لازمة المالية العالمية هو سوء اداء مؤسسات الوساطة المالية في تعاملها بالربا اخذاً وعطاءً^(٢) .

ثانياً : ضعف التزام المؤسسات المالية بالقيم والاخلاق :- ان ضعف التزام الافراد بمبادئ ولوائح المؤسسات المالية هو ثمرة خبيثة للرؤية الكونية للانسان في ظل الرأسمالية المعاصرة واعتبار الانسان نفسه الة انتاج واستهلاك وتجريده من ابعاده الاجتماعية وتقييد حساباته للربح والخسارة بهذه الارض مما جعله انانياً ميكافيلياً يتصرف بنزواته واهوائه ولايفكر الا في نفسه واشباع رغباته وهو يعني انه يبرر الغش والخداع والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية^(٣) .

وهذه الموبقات تؤدي الى الظلم أي ظلم اصحاب الاموال من الاغنياء والدائنين للفقراء والمساكين والمدينين وهذا سوف يقود الى تدمير المظلومين عندما لايستطيعون تحمل الظلم وسوف يقود ذلك الى تدمير المدينين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم^(٤) .

ثالثاً : بيع الديون : يرى بعض الفقهاء ومنهم سورس البليونير والمستثمر الامريكي من اصل هنغاري ان اهم اسباب الازمة المالية الحالية انتشار كثير من الادوات الاستثمارية المعقدة التي يرى ان بعضها غير مجد ويجب التخلص منه

(١) انظر د. سامر مظهر قنطجني ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

(٢) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص ٦ .

(٣) انظر د. يوسف خليفة اليوسف ، الازمة المالية العالمية والبديل الثالث سقوط الرأسمالية ،

.orgwww.tragisg ، ص ٢٣ .

(٤) انظر د. حسين شحاته حسين ، المصدر نفسه ، ص ٦ .

خاصه اذا لم تستطع المؤسسات الرقابية فهمه ومراقبته^(١) ذلك ان الكثير من هذه الادوات تحمل في طياتها الظلم والمقامرة في اموال المستثمرين فجوهر ازمة الرهن العقاري هي ظاهرة بيع الديون واعادة بيعها وهذا التمويل بالدين الذي يقوم على الفائدة هو اسلوب غير مجد فهو يزعزع استقرار النظام المالي ويعمق تفاوت الدخل ويؤدي الى هدر موارد المجتمع^(٢).

رابعاً : ان النظام المالي والمصرفي الغربي يقوم على نظام جدولة الديون بسعر فائدة اعلى او استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة اعلى كما كان المرابون يقولون في الجاهلية (اتقضى ام تربي) وهذا يلقي اعباء اخرى على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الاول بسبب سعر الفائدة الاعلى .

خامساً : يقوم النظام المالي العالمي ونظام الاسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والادهى والامر ان معظمها يقوم على ائتمانات من المصارف في شكل قروض وعندما تأتي الرياح بما لاتشتهي السفن ينهار كل شيء وتحدث الازمة المالية^(٣).

سادساً : التوسع في الانفاق : تبنى الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على الانفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب من خلال جعل (التسوق متعة) ويقدر الخبراء ان ثلثي الاقتصاد الأمريكي مبني على الانفاق لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي الى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل اعلامه لترويج ثقافة تنفق ؟ ولو ادى ذلك الى توجيه المستهلكين نحو الاسواق والتبذير بينما تبنى فلسفة الاقتصاد الاسلامي على الضغط على الطلب بترشيد الاستهلاك لذلك فهو يمنع الاسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم كما يمنع التقتير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي^(٤).

(١)Soros the new paradigm for financial markets : the gredit Crisis of 2008 and what it means .p. 143 .

(٢) انظر د. يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٣) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص ٧ .

(٤) انظر د. سامر مظهر قنطججي ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

وفي مطلع القرن الحالي ونتيجة النفقات العسكرية على الارهاب وعلى الحرب على العراق وافغانستان جاءت الازمة المالية العالمية الحالية نتيجة الانفاق الامريكي المجنون لتعلن نهاية حقبة جيوسياسية وبدء تشكيل اقطاب جديدة^(١).

الفرع الثاني

قواعد وضوابط الامن والاستقرار في الاقتصاد الاسلامي

يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على مجموعة من القواعد التي تحقق له الامن والامان والاستقرار وتقلل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية ومن اهم هذه القواعد ماياتي

أولاً : اسس السوق الاسلامي

أرسى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم اسس السوق الاسلامي عند هجرته الى المدينة المنورة لبناء الدولة الاسلامية فكان اول ما بناه هو المسجد لتربية النفوس على الفضيلة والايمان ، ثم سال الرسول عليه الصلاة والسلام عن السوق فدلوه على سوق لليهود فامر باشادة سوق للمسلمين وقال ((هذا سوقكم فلا ينتقصن ولا يضرين عليه خراج)) وهذا دليل على وجوب استقلالية اسواق المسلمين وحرمة انتقاصها باحتكار او فساد او غش وما الى ذلك وفيه ايضاً دليل على حرمة فرض الرسوم والضرائب على الاسواق^(٢).

ثانياً : ضوابط السوق

اوضح الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام مبدأ الحرية الاقتصادية قائلاً ((لا يبيعن حاضر اباد ، دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض))^(٣).

وقال ايضاً صلى الله عليه وسلم ((لاتستقبلوا السوق ولا تحفلوا ولا ينفق بعضهم لبعض))^(٤).

(١) انظر د. سامر مظهر قنطجني ، المصدر نفسه ، ص ٦١ .

(٢) انظر د. سامر مظهر قنطجني ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٣) مسند احمد : ١٤٦٨٥

(٤) سنن الترمذي : ١١٨٩

ويفترض ذلك ان العمليات الاقتصادية من غير الممكن لها ان تسير بتلقائية ساذجة تدفعها الى ذلك يد خفيه او يحكمها قانون طبيعي يشبه قوانين النظام البيولوجي الذي يتصف في العادة بالجبرية ومن ثم فان النظام الاقتصادي الاسلامي لا يتصور فيه الاقتصاد بصفته نظاماً تعاونياً تؤدي فيه القوانين الاقتصادية مهمة تحويل سعي الافراد الى تحقيق مصالحهم بتلقائية غبية او جبرية لها حكم الضرورة . ومن ثم فان العمليات الاقتصادية يجب ان تناط بجهة قادرة على توجيه هذه العمليات لتحقيق اهدافها الاجتماعية^(١) فالكون ليس آلة خلقها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى ذلك المدرسة الفرنسية بالتالي فان تدخل الدولة ضروري^(٢) .

ثالثاً : المشاركة في الربح والخسارة

يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للاموال والموجودات ، ويحكم ذلك الحلال الطيب والاولويات الاسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم والتفاعل الحقيقي بين اصحاب الاموال واصحاب الاعمال والخبرة والعمل على وفق ضوابط العدل والحق وبذل الجهد وهذا يقلل من حدة أي ازمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً وفريق خاسر ابداً بل المشاركة في الربح والخسارة^(٣) .

رابعاً : يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على منظومة من القيم والمثل والاخلاق مثل الامانة والمصداقية والشفافية والبيينة والتمسك والتعاون والتكامل والتضامن فلا اقتصاد اسلامياً بدون اخلاق ومثل وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الامن والامان والاستقرار للمتعاملين كافةً وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الاسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار^(٤) .

خامساً : ان الاقتصاد الاسلامي حث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط وكانه يسعى لضبط السوق مانعاً اياه من الوقوع بمخاطر وازمات اما الاقتصاد التقليدي فقد حث على التوسع بالدين مهياً كل السبل

(١) انظر عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .

(٢) انظر د. اشرف محمد دوايه ، الازمة الاقتصادية العالمية ، بحث منشور على الرابط التالي

www.kantakji.com :

(٣) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

(٤) انظر د. حسين حسين شحاته ، المصدر نفسه ، ص ٩ .

للبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن وبيع الدين وما الى ذلك من ممارسات ينهى عنها الشرع الاسلامي .

سابعاً : اقطاع الاراضي واحيائها : تقوم الدولة الاسلامية بمنح رعاياها الاراضي لاستغلالها والانتفاع منها ، وقد سمح الاسلام ايضاً لرعايا الدولة الاسلامية باحياء الارض الموات فمن احيا ارضاً ميتة فهي له على ان يستغلها خلال ثلاث سنوات والا اخذت منه ، بهذه الطريقة تستغل الارض استغلالاً جيداً وتتوافر فرص العمل للكثيرين وتنخفض الاسعار وينتهي احتكار الاغنياء للاراضي والاموال^(١) .

سادساً : سهم الغارمين : اوجب الاسلام على المال زكاة سنوية مقدارها ٢,٥ % من المال النامي تدفع من ملاكته الى الفقراء كمساهمة اجتماعية فمن احد مصاريف الزكاة المهمة جداً هي اغناء الفقراء والمساكين خاصةً اذا كانوا قادرين على العمل وفي هذا محاربة للبطالة وتشجيع للاستثمار ومن مصاريف الزكاة سهم الغارمين أي المدنيين وهم مدينون غرقوا في ديون عجزوا عن سدادها^(٢) .

سابعاً : نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاقتصاد الورقي (توريق الديون) قائلاً لا تتبع ماليس عندك^(٣) لما في ذلك من جهالة وغرر وتؤدي لحالات بيع وشراء وهمية تؤدي في الغالب الى تدهور الحالة الاقتصادية وهذا مانبهت اليه اسواق البورصة فعمدت الى التخفيف منها فالقائمون على العملية يبقون ولمدة شهرمدنيين وبالتالي يمكنهم بيع وشراء الاصل ذاته عدة مرات وحصد او قبض الفوارق الحاصلة بسبب الاسعار المتغيرة يومياً^(٤) .

ثامناً : التلقائية المستهدفة موضوعياً :يفترض هذا القانون ان هناك قوانين في السوق قادرة على قيادة العمليات الاقتصادية اذا ما توافرت لها شروط المنافسة المتكافئة ومن ثم فان تدخل الدولة ربما كان مفسداً لهذه القوانين اكثر مما يفيد العملية الاقتصادية وتأسيساً على هذا عمد الاقتصاد الاسلامي من خلال الدولة على تهيئة الظروف المناسبة للمنافسة المتكافئة ومن ثم اراد طرفا العملية الاقتصادية ان يتصرفا بعفوية دون تدخل من عوامل اخرى للتأثير على هذا الطرف او ذاك ومن هنا اشر الفقه الاسلامي الحالات التي تعيق حرية التنافس وتمنع من التصرف

(١) انظر محمد بن سعيد سهو ابو زعرور ، العولمة الخيار البديل ، دار البيارق ، عمان ، الاردن ، ص ٩٨ .

(٢) انظر د. سامر مظهر قنطجني ، مصدر سابق ، ص ٩٥ .

(٣) سنن الترمذي : ١١٥٣

(٤) انظر د. سامر مظهر قنطجني ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

بتلقائية بالتأثير على خيارات الفرد بالتدليس او بالسمسرة والوساطة ويتجلى هذا في حجب الوسيط الانتهازي وتحريم حجب المعلومات عن احد طرفي العملية الاقتصادية وايجاب توفير الدولة للمعلومات التي تزيل الجهالة لذلك حرم تلقي السلع والنجش وابعاح لمن تعاقد مع الجهالة حق فسخ العقد لعدم توافر المعلومات او تزييفها فشرع خيار العيب وخيار الغبن وفي كل ذلك كان لنا نتائج مهمة^(١).

تاسعاً : ربط عملة الدولة الاسلامية بالذهب والفضة : ذلك ان الاسلام حرم كنز الذهب والفضة وربط بهما احكاماً شرعية ثابتة فقد فرض الزكاة فيهما وحدد الدية بهما ايضاً وتم تحديد احكام الصرف في المعاملات النقدية بالذهب والفضة ايضاً وهذا كله يبين لنا ان ذلك اقراراً من الرسول عليه الصلاة والسلام بجعل الذهب والفضة هما الوحدة القياسية النقدية التي تقدر بها اثمان المبيعات واجرة الجهود وكذلك ربطت عملة الدولة بهما وقد سار العالم على اتخاذ الذهب والفضة عملة ونقداً الى ان تم الغاء ربط الدولار بالذهب عندما اعلن الرئيس الامريكى نيكسون في ١٥/٨/١٩٧١ الغاء نظام بريتون وودز . ومنذ ذلك الوقت يعاني العالم من مشاكل نقدية حادة معروفة لدى الجميع^(٢).

وبالنتيجة فاننا نتوصل الى ان هذه القوانين العاملة في الشريعة الاسلامية تقودنا الى انه لا يوجد سبب واضح يدعو الدولة الى تبني سياسة تشمل على القسم الاعظم من الحياة الاقتصادية للجماعة فلا مصلحة للدولة في ان تتبنى سياسة واسعة على مستوى النشاط الاقتصادي ذلك لان الدولة متى ما تمكنت من تحديد الحجم الاجمالي للموارد المخصصة لزيادة هذه الوسائل والمعدل الاصلي للمكافحة الممنوحة فانها تكون قد قامت بكل ما هو ضروري وبهذا فانه يمكننا القول ان الشريعة الاسلامية قد توصلت الى نتائج من الكفاءة والقدرة ماجعلها تتميز عن الانظمة الاقتصادية كافة اذ غاية ماوصل اليه الاقتصاد الحديث هو قوله بالتدخل المحدود للدولة وفق المعايير التي قدمناها .

(١) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(٢) انظر محمد بن سعيد بن سهو ابو زعرور ، مصدر سابق ، ص ٩٦ .

المطلب الثاني

دور المصارف الإسلامية في مواجهة الإزمات المالية

تقوم المصارف بدور جوهري و اساسي في مجال النشاط الاقتصادي ولذلك تحرص جميع الدول على تملك جهاز مصرفي يعتمد عليه في تسيير وتوجيه شؤونها الاقتصادية بما يحقق اهدافها القومية . وقد لاقت المصارف في كل بلاد العالم تنظيماً يجعلها اداة فعالة في نهضة هذه البلاد اجتماعياً واقتصادياً .

ولا بد من ان يكون للعالم الاسلامي نصيبه من هذا التنظيم ذلك انه يمر في الوقت الحاضر بدور انتقالي لذلك كان حرياً بالمفكرين المسلمين ان يبذلوا كل عنايتهم لاستحداث ما يتطلبه هذا التطور من تغييرات هيكلية اجتماعية وقانونية واقتصادية .

ومن اجل الالمام بالتنظيم الاسلامي للمصارف المالية واساليب مواجهتها للازمات المالية سوف نتناولها في خضم هذا المطلب وذلك عبر تناولنا في الفرع الاول التعريف بالمصارف الاسلامية بينما يكون الفرع الثاني مكرساً لمناقشة خصائص هذه المصارف في حين سنتناول عبر الفرع الثالث ستراتيجية الحل الاسلامي للازمات المالية .

الفرع الاول

التعريف بالمصرف الاسلامي

ان المصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف الى تحقيق نفع عام للمجتمع الاسلامي قائم على اسس اخلاقية وانسانية واقتصادية واجتماعية ، أي انه مؤسسة لاتهدف الى الربح بقدر ماتستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية عليا لتحقيق بالضرورة اعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة^(١) .

كما قد عرفه البعض بانه مؤسسة مصرفية ذات اطار شامل وذات اغراض متعددة تتعامل في الائتمان النقدي في الاستثمارات التي تنفق ومعطيات

(١) انظر د. صادق راشد الشمري ، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية

الاسلامية ، مطبعة الفرع ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ .

الشريعة الاسلامية وبما ينسجم مع اهداف الدين الاسلامي وبما يخدم مصلحة المجتمع الاسلامي^(١).

وقد عرف بعض كتاب الاقتصاد الاسلامي المصارف الاسلامية بانها (بنوك لا ربوية أي التي لاتتعامل بالفائدة بينما عرفها اخرون بانها البنوك التي تباشر انشطتها المصرفية مع التزامها باجتتاب العوائد الربوية^(٢) .

كما ويعرف المصرف الاسلامي بانه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الاسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره السليم^(٣) .

كما يعرف المصرف الاسلامي بانه منظمة حديثة النشأة تسعى لنبذ سعر الفائدة واتباع قواعد الشريعة الاسلامية في معاملاتها.

هذا وقد اوضحت المصارف الاسلامية في وقتنا الحاضر تقدم وسائل تنمية وتطوير فريدة من نوعها لاتستطيع ان تقدمها المصارف التقليدية وفي الوقت نفسه هي مربحة وتسعى الى تحقيق الغاية الاساسية والمثلى للمجتمع وهو التكافل الاجتماعي بين جميع افراده كما تقدم خدمات المنفعة العامة بمختلف اشكالها وكذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية واعادة اعمار البنى التحتية في دولها من خلال الانشطة الاقتصادية^(٤) .

واستناداً الى ماتقدم يمكننا القول بان طبيعة عمل المصارف الاسلامية و اساس عملها انها لاتتعامل بالربا (سعر الفائدة) وتطبق الشريعة الاسلامية ومبادئها في جميع معاملاتها ولها العديد من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تنسجم مع الدين الاسلامي من اجل تحقيق منفعة المجتمع ومساعدة افراده وبناءاً على ذلك يمكننا تعريف المصارف الاسلامية بانها تلك المصارف التي تعمل وفقاً لآلية مصرفية تحدد اطارها الشريعة الاسلامية .

(١) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مخاطر العمل المصرفي ، دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦ .

(٢) انظر د. طارق طه ، ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، ٢٠٠٠ ، ١٩٤ .

(٣) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(٤) انظر د. صادق راشد الشمري ، اساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية ، مطبعة الفرح ، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٩ .

الفرع الثاني

خصائص المصارف الإسلامية

ان للمصارف الاسلامية العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية فتجعلها اقل تأثراً بالازمات المالية ومن بين هذه الخصائص ماياتي :

أولاً : انها مصارف تبني تعاملاتها على اساس الشريعة الاسلامية وتستبعد التعامل بالفائدة الربوية وهو اهم مايميز المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية اذ انها تعمل على وفق مبادئ الدين الاسلامي وذلك من اجل تنقية المجتمع الاسلامي من كل ما لايتلاءم مع مبادئه الاسلامية^(١) .

قال تعالى ((الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون))^(٢) .

ثانياً : توجيه الجهد نحو التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية وتعميق القيم الروحية بتحقيق التكافل الاجتماعي : ان المصارف الاسلامية تسعى الى تحقيق اهداف التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية في اطار متوازن وكذلك تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع الاسلامي وذلك عبر منح الزكاة وتوزيعها وانفاقها باوجه الصرف المشروعة وذلك من اجل توفير الخدمة الاجتماعية العامة للمجتمع الاسلامي^(٣) .

ثالثاً : ان هدف المصرف الاسلامي هو تعظيم ثروة المودعين والمالكين في حين يهدف المصرف التقليدي الى تعظيم ثروة المالكين فقط^(٤) .

رابعاً : لقد حرمت الشريعة الاسلامية كل صور وصيغ واشكال بيع الدين بالدين مثل خصم الاوراق التجارية ، وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

(١) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(٢) الايات من ٢٧٥ _ ٢٧٦ من سورة البقرة .

(٣) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٤) انظر شاهين عكاب سالم ، الصيرفة ، ط ١ ، مطبعة نون ، سوريا ، ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣١ .

بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) وقد اكد خبراء و علماء الاقتصاد الوضعي ان من اسباب الازمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما ادى الى اشتعال الازمة وهذا ما حدث فعلاً^(١) .
خامساً : تنوع صيغ الاستثمار الاسلامي اذ تتصف الاستثمارات بالمصرف الاسلامي بما ياتي:

- التفاوت في توقيت تحقق العائد والايراد .
 - التفاوت في توقيت تحصيل العائد والايراد .
 - التفاوت في درجة المخاطرة او الضمانات اللازمة .
 - التقيد بالضوابط الشرعية التي تحكم العديد من ادوات الاستثمار .
- سادساً : التأكيد على العمولة باعتبارها اجرة عمل والاهتمام الواسع والكبير بتوسيع الدخول التي تدر عنها وبما تسمى (على اساس العمولات)^(٢) .
- سابعاً : محاولة التقليل او الحد من ظاهرة التضخم : تساهم المصارف الاسلامية في الحد من ظاهرة التضخم وذلك عن طريق قيامها بتعزيز واستقرار قيمة الوحدة النقدية اذ تنخفض فرصة خلق النقود فيها وبذلك تحافظ على العلاقة السليمة بين المعروض النقدي والنتاج القومي ذلك ان المصارف الاسلامية لاتسمح بالسحب على المكشوف في الحسابات الجارية وبذلك ينخفض دورها في خلق النقود بينما المصارف التقليدية تقوم بخلق النقود او الائتمان عن طريق منح الاعتمادات للسحب على المكشوف وبذلك تنفق اضعاف مامودع لديها من مبالغ وتخلق ضغوطاً تضخمية تعيق التنمية الاقتصادية^(٣) .
- ثامناً : تجميع الاموال العاطلة ودفعها الى مجال الاستثمار وذلك بالنظر لعزوف الكثير من المسلمين عن التعامل مع المصارف التقليدية خشية الوقوع في الحرام لذلك فان المصارف الاسلامية تسعى الى دفع الكثير من هؤلاء نحو استثمار اموالهم المجمدة وتنميتها في مشروعات تنموية مختلفة لتجعل منها اداة فعالة في خدمة الاقتصاد الوطني^(٤) .

(١) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(٢) انظر اسراء يوسف ذنون النعيمي ، تصميم نظام تكاليف للمصرف العراقي الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ ، ص ٥ .

(٣) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(٤) انظر اسراء يوسف ذنون النعيمي ، المصدر نفسه ، ص ٦ .

الفرع الثالث

استراتيجية الحل الاسلامي للزمات المالية

لقد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعي من قبل بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي لانه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الانسان وسجيته ومع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهياره لانه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله عز وجل ومع القيم والاخلاق كما انه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) التي يرونها اشر شر على وجه الارض وتقود الى عبادة المال وسيطرة اصحاب القروض (المقرضون) على المقترضين وتسلب حرياتهم واعمالهم وديارهم وتسبب اثاراً اجتماعية واقتصادية خطيرة . وفي هذا الفرع نتناول استراتيجية الحل الاسلامي للزمات المالية وتكمن

في:

أولاً : يذكر انه من اسباب الازمة المالية هو ضعف التزام المؤسسات المالية بالقيم والاخلاق والسؤال هنا هو هل هناك وسيلة لتهديب هذه الشخصية المتوحشة التي غرستها الراسمالية في اتباعها ؟ ان لدى المسلمين رؤية كونية مختلفة تهذب سلوك الفرد وتجعله اكثر اعتدالاً واكثر صدقاً واكثر تعاوناً وذلك لان الرؤية الكونية الاسلامية وكذلك رؤية جميع الديانات السماوية تقوم على جعل الدنيا مزرعة للآخرة فالحق سبحانه وتعالى يقول لنا (وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفسدين) ^(١) أي يا ايها الانسان عش في هذه الارض وتمتع بنعمها ولكن اضبط هذا العيب بقيم التكافل والاعتدال والصدق والامانة ولا تفسد في الارض هذا اذا اردت ان تكسب الآخرة التي هي افضل وادوم من هذه الدنيا الفانية كما يؤكد الحق سبحانه في قوله (بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وابقى) ^(٢) هذه الرؤية تمثل حافزاً للانسان بجعله مرتبطاً بالآخرة اكثر من الدنيا لذلك فهو يعيش في هذه الدنيا مهذباً لنزواته واخلاقياته لانه يطمح الى ما هو افضل الى رضا الله وثوابه وتوفيقه وهكذا فاننا نرى أن هنالك الملايين من الناس الذين يبحثون عن مستحقي الزكاة ليدفعوا اليهم بزكاة اموالهم بينما نجد ان الدول الغربية تنفق ملايين

(١) سورة القصص الآية (٧٧) .

(٢) سورة الاعلى الايتان ١٦-١٧ .

الدولارات لتكافح ظاهرة التهرب من الضرائب وتتابع اصحابها وبذلك نجد ان الفرق بين المسلمين والغرب هو فرق في المنظومة العقائدية والاخلاقية التي يعمل في اطارها النظام المالي^(١).

ثانياً : ان النظام المالي والاقتصادي الاسلامي يقوم على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لاسباب قهرية يقول تبارك وتعالى (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون)^(٢) في حين اكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي ان من اسباب الازمة المالية توقف المدين عن السداد وقيام الدائن برفع سعر الفائدة او تدوير القرض بفائدة اعلى او تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يقرب فيه الا ولازمة وهذا يقود الى ازمة اجتماعية وانسانية تسبب العديد من المشكلات النقدية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك^(٣).

ثالثاً : ان جوهر ازمة الرهن العقاري هي بيع الديون واعادة بيعها وهذا التمويل الذي يقوم على الفائدة اسلوب غير مجد فهو يززع استقرار النظام المالي ويعمق تفاوت الدخل ويؤدي الى هدر موارد المجتمع وان الدين الاسلامي قد شرع صيغاً استثمارية كالمضاربة والمشاركة وغيرها من الادوات الاستثمارية التي تقوم على قاعدة (الغنم بالغرم) وتركز على الاقتصاد الفعلي وتبعده عن حمى المراهنات والمتاجرة بالنقود . وبمقارنة سريعة بين المصرف الربوي والمصرف الاسلامي حتى تتضح جوانب الاستقرار والكفاءة والعدالة التي تتصف بها ادوات الاستثمار الاسلامي فالمصرف الربوي يتسلم ودائعه ويحولها الى المستثمرين على اساس الفائدة المثبتة أي ان المودعين والمساهمين في هذا المصرف يضمنون ومنذ البداية رؤوس اموالهم والفوائد المتراكمة عليها وحيث ان المشروعات التي تستثمر فيها هذه الاموال عرضة للربح والخسارة فعندما تحدث خسائر في هذه المشروعات أي في اصول المصرف فانها تقع باكملها على المقترضين أي اصحاب المشروعات واذا لم يتمكنوا من تسديدها فان هذا يعني ان اصول المصرف اصبحت اقل من خصومه وبالتالي فانه يتعرض للافلاس اما المصرف الاسلامي فان العائد الذي يحققه للمودعين والمساهمين يكون مرتبطاً دائماً بنتيجة المشروع الذي استثمرت فيه الاموال فاذا حقق اصحاب المشروع ارباحاً يتم تقاسمها مع المساهمين

(١) انظر يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص ٢٢-٢٣ .

(٢) سورة البقرة الاية ٢٨٠ .

(٣) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص ١١ .

والمودعين على اساس نسبة متفق عليها سلفاً اما في حالة الخسارة التي تنتج من تقصير من جانب رجال الاعمال فان هذه الخسارة تقع على المساهمين والمودعين وحدهم بينما يخسر رجال الاعمال جهدهم الذي بذلوه خلال تنفيذهم للمشروعات ومن هنا نرى انه اذا خسرت المشروعات فان عوائد المودعين تتراجع مع هذه الخسارة أي ان خصوم المصرف تتراجع مع تراجع الاصول مما يحقق استقراراً للمصرف ولا يكون عرضة للانهيـار . والمصرف الاسلامي هو كذلك اكثر عدالة وكفاءة في استغلال الموارد لان عوائده لا تقوم على بيع النقود وانما على المشاركة في الربح والخسارة في مشروعات فعلية يتم تنفيذها في الاقتصاد الفعلي فهو اقرب الى البنك الاستثماري الذي يساهم في تنمية المجتمع . والمصرف الاسلامي اذا وجد بيئته العقائدية والاخلاقية أي اذا كان المتعاملون معه على مستوى من الثقة لا يشترط على المقترضين الضمانات والرهنات التي يشترطها المصرف الربوي والتي تقصم ظهور اصحاب الحرف والمهارات وتحرمهم من فرصة اقامة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة وهي المشروعات التي تعتبر العمود الفقري لاية تنمية جادة لانهم لا يملكون مايرهنونه مقابل القرض^(١) .

رابعاً : ايجاد هيئة رقابية تتولى القيام بمهامها الادارة بنفسها او بتكليف غيرها وذلك للتاكيد من ان مايجري عليه العمل داخل الوحدة الادارية او الاقتصادية يتم وفقاً للشريعة الاسلامية وقواعدها وطبقاً للخطط الموضوعة والسياسات المرسومة والبرامج المعدة وضمن الحدود المعمول بها لتحقيق اهداف معينة ارادتها الشريعة وقصدتها لتحقيق مفهوم خلافة الانسان في الارض^(٢) .

ويخلص المفكرون المالون الاسلاميون من خلال تحليل الازمة المالية المعاصرة الى انها تركز حول النظم الوضعية الاتية :

نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض .

نظام التجارة بالدين اخذاً وعطاءً .

نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الاجل .

نظام بيع الديون.

وكما يتبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والاقتصادي الاسلامي والمصارف الاسلامية انها تحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في حدوث الازمة المالية العالمية فقد حرمت الشريعة الاسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان واحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة

(١) انظر يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٢) انظر د. عبد الطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

وتفاعل راس المال والعمل في اطار قاعدة الغنم بالغرم . كما حرمت الشريعة الاسلامية كل صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب واكل اموال الناس بالباطل وكدت الالتزام بالصدق والامانة والشفافية .
ويخلص دعاة النهج الاسلامي الى القول انه عند الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الاسلامي يمكننا من الخروج من الازمة مرتكزين على قول الله عز وجل ((فاما ياتينك مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى^(١) وقال تعالى ((يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار اثيم))^(٢) .

الخاتمة

الان ، وبعد ان انتهينا من بحث ودراسة التصور الاسلامي لتجنب وعلاج الازمات المالية العالمية من المناسب عرض نتائج هذا البحث ، والمقترحات التي نراها في هذا الشأن .

أولاً : نتائج البحث

من استعراض موضوع البحث وتحليله ، يمكن ان نستخلص النتائج الاتية

-:

- ١- أظهرت الازمة المالية العالمية حقائق لايمكن اغفالها تتجسد ب
- أ- الاحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي كونه المحرك الاساسي للنظام الرأسمالي ، وهو ماجعل التفكير يتجه الى البحث عن بدائل تمويلية اخرى ، من ابرزها الصيرفة الاسلامية التي مافتئ دورها يتعاظم ، بحيث انتقل عدد المؤسسات المالية الاسلامية من مؤسسة واحدة سنة ١٩٧٥ الى (٣٩٠) مؤسسة تعمل في اكثر من (٧٥) بلداً باصول تفوق (٧٠٠) مليار دولار . وتتميز البنوك الاسلامية باستبعادها للفائدة وتحريم المضاربة في النقود ، ليس هذا فحسب بل تتميز بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني ، مما يؤدي الى حساب دقيق لمخاطر الائتمان . وقد تكون هذه المزايا هي التي دفعت (بوفيس فينست) رئيس تحرير مجلة Ghallenges الى الكتابة في افتتاحية الجريدة في

(١) الايات من ١٢٣ - ١٢٤ من سورة طه .

(٢) الاية ٢٧٦ من سورة البقرة .

١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠٨ مقالاً بعنوان (البابا او القران) جاء فيه اظن اننا بحاجة اكثر في هذه الازمة الى قراءة القران ، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ، لانه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القران من احكام وتعاليم وطبقوها ، ما حل بنا ما حل من كوارث وازمات ، وما وصل بنا الحال الى هذا الوضع المزري ، لان النقود لاتلد نقوداً))

ب- الشعور بالحاجة الى ضرورة مراجعة مؤشرات مخاطر البلدان والاسواق بادخال عناصر جديدة من غير العناصر التقليدية ، التي تجعل من الدول النامية فقط دولاً ذات مناخ اعمال غير مناسب ، متجاهلة المخاطر الكبيرة القائمة في اسواق الدول الصناعية .

ت- شكلت الازمة المالية العالمية الاخيرة ، مؤشراً على انتهاء مرحلة العولمة المالية لتلكاً وفشل ركائزها في تجنب او معالجة هذه الازمة المالية قبل وبعد حدوثها .

ثانياً : التوصيات

- ١- ضرورة اجراء اصلاحات للمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية) فيجب ان لا ينحصر سماعتنا لاصوات وزراء المالية والخزانة في صندوق النقد الدولي ووزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية بحيث يتم سماع ممثلو البلدان النامية الذين يتوجب ان يكونوا حسني الاطلاع حيث ان هذه الدول ليس بوسعها تحمل انواع الموظفين الذين يمكن ان تحشدهم الولايات المتحدة الامريكية لدعم مواقفها في هذه المؤسسات .
 - ٢- يقتضي العمل على توجيه الاهتمامات الى قضايا تنظيم الرقابة على البنوك ونظم المحاسبة والمراجعة ، وشفافية المعلومات المالية ، والادارة السليمة للمؤسسات .
 - ٣- تبين الازمة المالية الراهنة ان معالجة القضايا العالمية هي اكبر من ان تترك لدولة او مجموعة محدودة من الدول ، وإنما تتطلب تحركاً جماعياً سيعمل على استلهاهم الحلول والبدائل من مختلف التجارب . وعلى الدول النامية عدم الانسياق الاعمى امام الدعوات المنادية باعتماد أي اجراء ما لم يتم تشخيصه ، وتحديد مدى ملاءمته وانسجامه مع اوضاعها الاقتصادية والثقافية والدينية .
- ثبت بما لايقبل الشك ان النظام النقدي الدولي (صندوق النقد الدولي اساساً) لم يعد قادراً على تحقيق اهدافه التي رسمها له مؤسسوه وهي تأمين التوازن في

الميزان الجاري للدول الاعضاء ، وتسهيل عمليات التصحيح الهادئ والسلس عندما يكون حجم الخلل اساسياً ومستمراً .
 في قناعتنا ان اصلاح النظام النقدي الدولي يجب ان يتم عبر استبدال صندوق النقد الدولي الحالي بمؤسسة دولية جديدة شبيهة بما كان اقترحه كينز سنة ١٩٤٣ ، أي اتحاد المقاصة الدولي (International Clearing Union) الذي تم تجاوزه لمصلحة الاقتراح الامريكي بانشاء صندوق النقد الدولي . ويفترض بالمؤسسة الجديدة ان تعمل استناداً الى اسس العمل المصرفي الاسلامي ، خصتاً بعد ان اثبتت الصيرفة الاسلامية كفاءتها وقدرتها على مواجهة الازمات المالية ، ولا بد ان يكون المبدأ الاساسي في عملها هو تعاملها المتساوي او المتماثل مع الدول العاجزة والدول ذات الوفر ، أي ان الدولة التي تكون عاجزة تستعين بالمؤسسة الجديدة لتأمين السيولة الدولية المطلوبة مع دفع كلفة هذه الاستعانة ، وكذلك الدولة ذات الوفر (لن ندخل هنا في تقنيات وتفصيل عمل المؤسسة لان ذلك يقع خارج نطاق هذه البحث ، ولان هنالك اكثر من طريقة لتأمين مبدأ المعاملة المتساوية (Symmetrical) .

المصادر

القرآن الكريم

الكتب باللغة العربية

- ١- د. سامر مظهر قنطجني ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية ، دار النهضة العربية ، دمشق ، ٢٠٠٨ .
- ٢- شاهين عكاب سالم ، الصيرفة (بحوث وتطبيقات) ط ١ ، مطبعة نون ، سوريا ، ٢٠٠٨ .
- ٣- صادق راشد الشمري ، اساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية ، مطبعة الفرخ ، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- ٤- صادق راشد الشمري ، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية ، مطبعة الفرخ ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ٥- د. صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا اقتصادية معاصرة (الازمات المالية والاقتصادية العالمية) ط ١ ، مطبعة ابناء وهبة محمد حسان ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- ٦- طارق طه ، ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، ٢٠٠٠ .
- ٧- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، ١٤٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٠ .

٨- د. محمد بن سعيد بن سهو ابو زعرور ، العولمة (الخيار البديل) ، دار البيارق ، عمان ، الاردن ، بدون طبعة .

الرسائل :-

- ١- اسراء يوسف ذنون النعيمي ، تصميم نظام تكاليف للمصرف العراقي الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ .
- ٢- سراء سالم داؤد الجرجوسي ، الازمات المالية العالمية ، قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ .
- ٣- شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مخاطر العمل المصرفي ، دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ .
- ٤- وسام كلاكش ، صندوق النقد الدولي والازمة النقدية في جنوب شرق اسيا ، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، الفرع الثاني ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ .

البحوث :-

- ١- ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، مجلس الغرف السعودية ، ٢٠٠٨ .

الدوريات :-

- ١- الياس سابا ، الازمة المالية العالمية ، اسبابها وانعكاساتها ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٣١) ، العدد (٣٦٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
- ٢- د. عبد المجيد قدي ، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (٤٦) ، ٢٠٠٦ .
- ٣- غالب ابو مصلح ، امريكا وازمة النظام الاقتصادي العالمي ، مجلة شؤون الاوسط ، السنة (١٨) ، العدد (١٣٠) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

- ٤- منير الحمش ، الازمة المالية والاقتصادية الراهنة ، بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد (١٣٠) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، حمرا ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨ .
- ٥- د. منير الحمش ، الازمة المالية العالمية ومصير النظام الرأسمالي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٣٢) ، العدد (٣٦٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
- ٦- د. هيل عجمي جميل ، الازمات المالية (مفهومها ومؤشراتها وامكانية التنبؤ بها في بلدان عربية مختارة) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (١٩) العدد (١) ، جامعة دمشق ، مطابع دار البعث ، سوريا ، ٢٠٠٣ .
- ٧- يوسف خليفة اليوسف ، الازمة المالية والاقتصادية الحالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٥٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

الأجنبية :-

- 1- Jeffrey Frankel & Andrew K. Rose (1996), "Currency Crashes in Emerging Markets: An Empirical Treatment", Journal of International Economics, vol.41, November.
- 2- John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money (New York: Harcourt, Brace, 1936).
- 3- Robert Boyer, Mario Dehoveet, Dominique Plihon, Les crises financières, les rapports du conseil d'analyse économique, 50 (Paris: la documentation française, 2004), p.15.
- 4- Robert Kagan, The Return of History and the End of Dreams (New York: Knopf, 2008), p.3-53.
- 5- Soros, The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and What It Means, p.143.

شبكة المعلومات الدولية :-

١- ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، على الرابط التالي :

[www .al Riyad .com](http://www.alRiyad.com)

٢- اشرف محمد دوابة ، الازمة الاقتصادية العالمية ، على الرابط التالي :

[www . Kantakji .com](http://www .Kantakji .com)

٣- حسين شحاته ، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي ، على الرابط التالي :

www .Islam house .com

٤- صلاح بن فهد الشلهوب ، المصرفية الاسلامية ومواجهة الازمات ، على الرابط التالي :

www . aljazeera .com

٥- عبدالرحيم حمدي ، الازمة المالية العالمية واثرها على الفكر

الاقتصادي الاسلامي ، بحث منشور على الرابط التالي ، www .fibsudam .com

[.fibsudam .com](http://www .fibsudam .com)

٦- عبد اللطيف الهميم ، الازمة المالية العالمية والبديل الثالث سقوط الرأسمالية ، على الرابط التالي :

www .Iraqisg .org

٥- نورة عبد الرحمن اليوسف اسباب الازمة المالية العالمية على الرابط التالي :

www .aiaswaq .net